لفظا عند ازدادا سمها ان الجنس منفي لفظا بلا تقدير فلا ينفي على الاصح نظرا
مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية قوله على سبيل
الاستغراق اي نصا وقوله اختصت بالاسم اي النكرة بدليل قوله ولا
يليق ذلك الخ قوله لان قصد الاستغراق يستلزم وجود من وذلك
لان الموضوع للنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا فضمنه
معنى ما قاله ابن قوله وجود من اي الاستغراقية كما في التوضيح
وهو الموافق لقوله الشرطية ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وقيل
انها البيانية قال شيخنا وهذا اوضح فوجهه ان اصل لا رجل
لا شيء من رجل قوله ولا يليق ذلك اي وجود من لفظا او معنى
وقوله الا لاسم النكرات اي لانها التي تدخل عليها من المذكورة
قوله فوجب الخ تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب
ذلك لان حق المختص بقبيل ان يعمل فيه قوله بمن المنونة
اي تضمنا لا تقديرا كما يفهم من الدماميني وذكر ليس قوله لظهورها
في بعض الاحيان اي جوازا كما في حاشية شيخنا العيد قوله
لئلا يرد اي يطرد قوله لئلا يعتقد انه بالاسم يرد عليه
انه يخفى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس ايضا ولم يراعوه
الا ان يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس اقل من اعتنائهم بالعاملة
عمل ان لان العاملة عمل ان اقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع
على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس قوله ولا دافع ذلك
الخ عطف على معلل بمفهوم تمايقع والتقدير فتتعين النصب
لدفع الاعتقاد المذكور ان ولان الخ اولسلامته مما ذكر ولان
الخ قوله لتاكيد النفي اي للنفي المؤكد بمن انما تفيد نصا
تاكيد اقويا وهذا لا يقتضي وجود النفي او لا بغيرها فلا اغراق

عليه

عليه قوله وان لتاكيد الاثبات اي اثبات المنسوب للمنسوب
اليه ولو كان المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمول نحو
زيد ليس في الدار فدفع الاعتراض بانما لتاكيد النسبة مطلقا اثباتا
او نفيا قوله حلت عليها في العمل ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل الا
بالشروط الاتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا او مجرورا
قوله بعد ذا بذلك اي بالعمل قوله بشروط اعمال الخ شمل الاعمال
في عبارته اعمال النصب في المضاف والشبيه به وحينئذ فقوله
من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريحا وان لا ينفي
الجنس نصا سواء ابقي اسمها او نصب وهو كذلك خلافا للتاج
السبكي حيث خص ذا دمتما ذلك بما اذا ابقي اسمها ولابن الهمام
حيث ذهب الى ان المبنية ايضا ليست نصا في العموم وانه
يجوز لا رجل بل رجلان كما يجوز ذلك في رافعة الاسم وكما جاز لا
رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سيبويه ان المعرفة مع
لفظ الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وقضيتها
معقودة عندها في المضاف وشبهه ولا يبقيا قلت لانسلم
الغفلة كما صرح به غير واحد كالرودان وانما اعربا لمعارضة
الاضافة وشبهها شبه الحرف قوله مبنية الثلاثة الاولى
منهن من الرتجة اما الاولان ففهمهما منها ظاهر واما الثالث
فلانه مبني اطلق لفظ الجنس النفي الى نفيه نصا قاله ابن قاسم وعدم
دخول الجار عليها من قوله عمل ان اجعل للا لان عملها عمل
ان انما هو مع عدم دخول الجار فما هو معلوم ان الجار انما
يتعلق بالاسم فاذا دخل على لا اريد تعلقا بما دخل بالاسم
بعدها فيكون الاسم بعدها مفعولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ